### طالبت الحكومة برفع شكوى لمحكمة حقوق الانسان الاوروبية

# لجنة تقصي الحقائق توصي بأخراج القوات التركية من الاراضي العراقية

قوات تركية في اقليم كردستان

بغداد/ المدى

اوصت لجنة تقصي الحقائق عن الاجتياح التركي والعدوان على المناطق الحدودية في اقليم كردستان العراق باخراج القوات التركية وإغلاق قواعدها العسكرية الكائنة داخل اراضينا العراقية.

واقترحت اللجنة في تقديرها الذي قدمتة الى مجلس النواب في ١ / ٧ / ٢٠٠٨ بالعمل على مفاتحة الجانب التركي من خلال الحكومة وبالوسائل الدبلوماسية لايجاد حلول لايقاف القصف والاعتداءات المستمرة على سيادة الشعب وارض العراق والزام الحكومة الاتحادية بمسؤولياتها لحماية السكان المدنيين المقيمين على الاراضي الحدودية.

كما طالب التقرير بايجاد حلول للمشاكل الانسانية وتعويض المتضررين بالتنسيق مع حكومة الاقليم والزام تركيا رسميا وقانونيا بتقديم التعويضات للمتضررين المدنيين.

ودعا الى ان يتقدم العراق بمطالبة مجلس الامن الدولي للتدخل ورفع شكوى لمحكمة حقوق الانسان الاوروبية وغيرها من المؤسسات صاحبة الاختصاص.

واشارت اللجنة التي شكلت بتاريخ ٢٩ / ٢ / ٢٠٠٨ بتكليف من هيئة رئاسة البرلمان في مقدمة تقريرها الى انها التقت برئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني وبحثت معه طبيعة مهام اللجنة الخاصة بالعدوان التركي والاثار المترتبة علية وموقف مجلس النواب منة حيث ثمن رئيس الاقليم خطوة مجلس النواب واوصى بتسهيل مهام عمل اللجنة وتضمن التقرير الذي تلقت المدى نسخة منة عبر البريد الالكتروني جداول واحصاءات عن العمليات العسكرية التركية والخسائر المادية والبشرية جراء هذا العدوان.

وقالت اللجنة ان التقرير خلاصة التقرير ميداني قامت به لمدة اسبوع وكانت العمليات العسكرية التركية لتلك المناطق التي زرناها بذروتها.

وتم تقسيم التقرير لعدة محاور على حسب المناطق التي قامت اللجنة بزيارتها والمشاهدات واللقاءات في المحافظات الثلاثة دهوك ،اربيل، السليمانية وبالأخص المناطق الحدودية التي تعرضت للاجتياح والعدوان.

وتناول التقرير الخروقات والانتهاكات لسيادة الأراضي العراقية من جهة والخروقات والانتهاكات في مجال حقوق الانسان ، ولاوضاع الانسانية للمناطق المعتدى عليها من جهة اخرى، وكشف معاناة العوائل في المناطق الحدودية الذين يعيشون بحالة انسانية مزرية ،وتأثيرات العمليات العسكرية الواضحة الملموسة على البنية التحتية والحياة الاقتصادية و البيئة والمحميات الطبيعية والثروة الحيوانية والتربية والتعليم والحريات العامة .

خصص الفصل الثاني من التقرير وجود العسكري والأمني للقوات التركية داخل الأراضي العراقية وعددها ٩ قواعد ومراكز عسكرية يوجد فيها أكثر من ٣٠٠٠ عسكري تركي مسلح باسلحة ثقيلة وبين الفصل جداول تفصيلية للاليات والمعدات ووثق بالصور وجود هذه المعسكرات والقواعد التركية داخل المناطق المدنية والى جانب المدارس والمنازل والبساتين والمزارع الخالية من أي نشاطات أو وجود لحزب العمال الكردستاني.

وجمعت اللجنة شهادات المئات من السكان النازحين عن نوعية الاسلحة التي استعملت لقصف مناطقهم وتبين بحسب أقوال أهالي المناطق ومشاهداتها وبما جاء بالتقرير الأولي لوزارة البيئة في حكومة اقليم كردستان بأن الجيش التركي استعمل غازات سامة وقنابل عنقودية وانشطارية محرمة دولياً وزرع الالغام داخل الاراضي العراقية وبداخل الممتلكات الخاصة للسكان في بساتينهم ومزارعهم واراضيهم .

وقالت اللجنة ان التقرير لم يخرج بهذه الصورة الواضحة والدقيقة الا بعد جهد وتعاون مشترك بين اللجنة وشعب اقليم كرد ستان من جميع اطيافة بالاضافة لنازحيه من المناطق الساخنة من عموم الاراضي العراقية ، توخت اللجنة من خلالة الدقة في المعلومة والتعامل بحيادية تامة وشفافية ولم يرد فية مايشير الى ان اللجنة تعاملت مع الحدث بروح العداء ضد الطرف الاخر على الرغم من المرارة التي عاشتها اللجنة وهي تشاهد على ارض الواقع حجم الكارثة التي سببها الاجتياح التركي للاراضي العراقية في اقليم كردستان ، واكدت ان ما تضمنه التقرير هو جزء من المعاناة الكبيرة التي يعيشها مواطنونا في الأقضية والنواحي والقرى القريبة من الشريط الحدودي وفي المناطق الواسعة بالمثلث العراقي- التركي- الايراني.

البت اللجنة ، بالسعي بكل جد واخلاص وطني لتفعيل رسالة واقع وليست رسالة كلمات الى اخواننا العراقيين سكان اقليم كردستان لاسيما المتضررين والنازحين منهم سواء كانوا في مناطق السليمانية او دهوك اواربيل ولايتم هذا الامر باصدار بيانات الشجب والاستنكار التي هي محل تقديرنا وتقدير مواطنينا في اقليم كردستان بل يأتي من خلال مطالبة جميع القوى الوطنية المشاركة في العملية السياسية وغير المشاركة الى تفعيل دور قواعدها في هذا الامر لانه من غير المعقول تماما ان اراضي الاقليم تجتاح بهذه الصورة ولا نشاهد رد فعل بمستوى العدوان في المحافظات الجنوبية والغربية والوسطى ...

واكد التقرير امتنان وشكر اهالي الاقليم لمبادرة مجلس النواب العراقي بارسال لجنة لزيارة مناطقهم والوقوف على الاضرار الناجمة عن القصف والسماع لمعاناتهم بابداء تضامنهم وكرر اهالي جميع تلك المناطق انه لأول مرة بتاريخ مناطقهم يستقبلون وفداً من بغداد يتضامن معهم ويسأل عن احوالهم حيث تعودوا بحسب اقوالهم على ان زيارات المسؤولين العراقين غالباً ما كانت في الماضي يرافقها قصف وتهجير واعتقالات وغازات سامة وكيمياوي وعدوها خطوة ايجابية جداً وتاريخيه.

وطالبت اللجنة باتخاذ اجراءات يشعر ابن الاقليم من خلالها بانة ليس المستهدف الوحيد بل المستهدف ايضا ابن العمارة وابن الانبار وابن ديالى وابن البصرة وصلاح الدين ، ولن تتضح هذه الصورة الا من خلال مشاهدة ابناء الرافدين معا في الدفاع عن سيادة وشعب العراق كافة واعداد رسالة واضحة الى الجانب التركي والاقليمي والدولي من العراقيين جميعا ،باننا جميعا كردستان حين يتعلق الامر بالشعب والأرض وقدسيتها وبعكسه فأننا سندفع باخواننا في الاقليم الى التفكير والشعور بان العراق الجديد ما زال يميز بين مواطنية ومناطقه .

(التوصيات الملحه)

اولا - التصويت على اخراج القوات التركية واغلاق قواعدها العسكرية داخل اراضينا العراقيه.

ثانياً. العمل على مفاتحة الجانب التركي من خلال الحكومة وبالوسائل الدبلوماسية لايجاد حلول لايقاف القصف والتعديات المستمرة على سيادة شعب وارض العراق والزام الحكومة الاتحادية بمسؤوليتها لحماية السكان المدنيين القاطنين على الاراضي الحدودية .

ثالثاً-ايجاد حلول للمشاكل الانسانية وتعويض المتضررين بالتنسيق مع حكومة الاقليم والزام تركيا رسمياً وقانونياً اذا استدعى الأمر بتقديم التعويضات للمتضررين المدنيين ومن خلال الوسائل الدبلوماسية والدولية المتبعة لهكذا حالات كان يتقدم العراق بطلب مجلس الأمن الدولي او رفع شكوى لمحكمة حقوق الانسان الاوروبية وغيرها من المؤسسات صاحبة الاختصاص.

ورجت اللجنة من هيئة الرئاسة والبرلمان العمل بجدية لتعاون وتفاعل مشترك حقيقي من خلال معاينة التوصيات المطروحة بالتقرير التفصيلي بدقة ومراقبة ماحدث ويحدث حتى تأتي الحلول وآليات المتابعة بما يليق بمؤسستنا البرلمانية وبما يروي ضما أبناءنا من العراقيين في اقليم كردستان...

ويذكر ان اللجنة ضمت النائبين مثال الالوسي وصفية السهيل

### في الحدث

## العالم عام ٢٠٣٠

سامي الزبيدي

ليست قراءة كف او فنجان من القهوة التركية بل هي دراسات اقتصادية تحاول جاهدة ان تستعير تقنيات الاستدلال والتراكم المعرفي في حقل ما ليتم التنبؤ في ضوئه بما يفضي إلى رسم صورة متوقعة للعالم بعد سنوات معدودة، فهذا النمط من الدراسات التي يطلق عليها "مستقبلية" تحاول رسم صورة للمستقبل بحيث يبدو للقارئ قابلا للفهم.

هذا النمط من الدراسات لم يسلم هو الآخر من "اعتداءات الايدولوجيا" بحيث أضحى يخضع هذا العلم بمرور الوقت إلى أبعاد رغبوية تقدم الايدولوجيا على العلم البحت لمجرد تزكية خيارات فكرية محددة على حساب أخرى.

تقول بعض الدراسات المستقبلية التي تنتمي إلى تيار "الأصولية الليبرالية" أن الشكل الحالي للدول سيزول تماما في العام ٢٠٢٥ في اقل تقدير وفي عام ٢٠٣٠ في أبعده بحيث يستطيع "المواطن العالمي أن يختار شركة تأمين ما لتدير علاقاته مع المجتمع الذي سيكون بالضرورة "مجتمعا دوليا" بلا حدود.

هؤلاء أكدوا أن لا حاجة لإدارات عامة ووزارات ومؤسسات رسمية مرتبطة بالدولة بحيث ستغيب الدولة نفسها لأنها ستكون في نهاية المطاف "عاطلة عن العمل" و بلا وظيفة اجتماعية.

الجيوش ستصبح شركات أمنية مثل بلاك ووتر وشقيقاتها ، الأمن أيضا سيصبح أمنا مخصخصا يستطيع سكان الحي أن يتعاقدوا مع شركة ما لتدافع عنهم جماعيا وبالتالي فان الأقساط التي تدفع لتلك الشركات سواء الأمنية أو الخدمية أو التعليمية أو الصحية ستكون بديلا عن الضرائب العامة.

تقول بعض الدراسات المستقبلية التي تنتمي إلى تيار "الأصولية الليبرالية" أن الشكل الحالي للدول سيزول تماما في العام ٢٠٢٥ في اقل تقدير وفي عام ٢٠٣٠ في أبعده بحيث يستطيع "المواطن العالمي أن يختار شركة تأمين ما لتدير علاقاته مع المجتمع الذي سيكون بالضرورة "مجتمعا دوليا" بلا حدود.

هؤلاء الذين تبنوا هذه الفكرة غير المألوفة كانوا هم أنفسهم الذين قالوا قبل ٣٠ عاما بالضبط أن القرن الحادي والعشرين لن يكون فيه بلد شيوعي واحد وهو ما حصل فعلا ولكن الصين كسرت قاعدتهم الذهبية، بيد أنهم لم يذكروا لنا ما هي طبيعة شركات التأمين التي ستدير حياة المواطن العالمي واين سيذهب الشعور بالهويات الفرعية أكانت دينية أو عرقية أو ثقافية؟

اهتمامات الشركات ربما تدخل إلى اختيار الزوج أو الزوجة المناسبة وتربية النشء وتنظيم الأنساب وحفظ الأجنة واستعادتها وتتكفل أيضا بالصحة والتعليم والترفيه والرعاية الصحية وحفظ الأمن الشخصي أو الجماعي وبالتالي يمكن أن يصبح النظام الانتخابي جزءا من الماضي إذ لن تكون هناك حاجة لاختيار رئيس بلدية أو عمدة مدينة بل ستتكفل الشركات بالتوافق على اختيار "هيئة" تنظيمية" تطوعية تدير العلاقات بين البشر.

هذه هي نظرية "الأصولية الليبرالية" التي تؤمن إيمانا لا يتزعزع بآليات السوق ويد سميث الخفية وترفض رفضا قاطعا أي شكل من أشكال تدخل الإدارة العامة في القطاعات المختلفة حتى لو رأت بأم عينها أن ثمة من سيموت إذا لم يتدخل احدهم..هذه هي النظرية التي تؤمن بها مدرسة الليبرالية الأصولية وهذه هي تنبؤاتها المستقبلية لشكل العلاقات بين البشر، لكن على رغم الثوب "العلمي الذي تتزيا به الا انها تبقى دراسات ذات طابع ايدولوجي محض !!

كتب ا لمفكر الألماني كارل بوبر مطلع خمسينيات القرن الماضي حول "نقد التاريخانية" ومضمون الكتاب يتصل باستحالة رسم خط بياني لحركة الزمن في المستقبل لانه مفتوح على التعدد وبالتالي يستحيل ضبط ايقاع حركته وهو بذلك ينتقد التمرحل الماركسي ويمكن استخدام حججه ايضا في تفنيد حجج الأصولية الليبرالية ورسمها لخط سير الزمن.

لسوء الحظ أو لحسنه، نحن في إقليم الشرق الأوسط من أوائل دول العالم على خارطة العولمة ولكن كل ما نطلبه أن لا نكون حقل تجارب لهذه المدرسة المرعبة.

### عمّان تحضّر لاعادة افتتاح سفارتها

# الملك عبد الله الثاني في بغداد الأسبوع المقبل .. وتوقعات لعهد جديد من العلاقات

كتابة/ أسعد عزيز

يقوم العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، الأسبوع المقبل، بزيارة إلى العراق، وفق ما أعلن المتحدث باسم الحكومة الخميس.

وأكّد علي الدباغ نبأ الزيارة التي كشف عنها الأربعاء وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي اعتبر أن زيارة الملك عبدالله، التي ستكون الأولى لزعيم عربي إلى العراق منذ ٢٠٠٣، "ستعكس ثقة المجتمع الدولي المتزايدة بالعراق". مشيراً في هذا الإطار إلى زيارة مرتقبة أيضاً لرئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، ورحلات يتوقع أن يقوم بها رئيس الحكومة ، نوري المالكي، إلى اليابان وإيطاليا والإمارات.

وعلى صعيد متصل، أعلن علي الدباغ في مؤتمر صحفي الخميس، أنّ رئيس الوزراء نوري المالكي سيقوم بزيارة إلى الإمارات العربية المتحدة الأحد.

يشار إلى أن العراق كان قد شهد في الخامس من حزيران الماضي قيام وزير الخارجية الإماراتي، الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، بزيارة مفاجئة إليه، كانت الأولى لمسؤول خليجي من هذا المستوى، وقد أعلن الوزير الإماراتي آنذاك أن بلاده ستسمي قريباً سفيرها في العراق.

كما أشار الدباغ إلى أنّ المالكي سيقوم بجولة أوروبية في نهاية الشهر تقوده إلى ألمانيا وإيطاليا.

وكان رئيس الوزراء ، نوري المالكي قد زار العاصمة الأردنية عمّان، منتصف الشهر الماضي، حيث عقد لقاءات ثنائية مع العاهل الأردني، الملك عبدالله الثاني، ورئيس الحكومة الأردنية، نادر الذهبي.

ووضعت أوساط عراقية تلك الزيارة في إطار رغبة المالكي بتحسين علاقات حكومته، مع جيرانها من الدول العربية ، خاصة الأردن، التي تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين العراقيين. كما تلقت جهود المالكي دعماً غير منتظر من المرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية الأمريكية، السيناتور جون ماكين، الذي قال إنه شعر بـ"مفاجئة سارة" عندما تابع المالكي وهو يتصرف بمثابة "قائد."

ولوحظ وقتها أن رئيس الحكومة اصطحب معه وفداً كبيراً ضم العديد من الوزراء والمسؤولين السياسيين والأمنيين والإقتصاديين، الأمر الذي اشر نية بغداد طرح الكثير من الملفات المشتركة.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية أن الذهبي أكد أن العلاقات الأردنية العراقية "علاقات تاريخية ثابتة ومستقرة ومبنية على الاحترام الكامل بين الطرفين" لافتاً الانظار إلى حرص عمان على تقديم كل أشكال الدعم اللازم لمساعدة الحكومة العراقية والشعب العراقي لتجاوز المصاعب الموجودة حاليا، مشيراً إلى وجود ملفات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية سيتم التطرق اليها خلال اجتماعات الجانبين.

الى ذلك قالت وزارة الخارجية، الخميس، ان وفداً من وزارة الخارجية الاردنية يزور العراق الان من اجل الاعداد لفتح السفارة الاردنية في بغداد.

وقال بيان للخارجية، ان "وكيل وزارة الخارجية لشؤون التخطيط السياسي والعلاقات الثنائية لبيد عباوي استقبل في مقر الوزارة، وفداً من وزارة الخارجية الاردنية برئاسة المفتش العام في وزارة الخارجية الاردنية السفير عمر العمد ومدير ادارة الشؤون الادارية في وزارة الخارجية الاردنية عبد الكريم ابو الهيجاء وعدد من موظفي وزارة الخارجية الاردنية".

وان الوفد الاردني " يزور العراق من اجل الاعداد لفتح السفارة الاردينة في بغداد " ، مشيرا الى " ان الحكومة الاردنية سبق وان اعلنت عن تعيين السفير نايف فنطول الزيدان سفيراً لها في بغداد وحصلت على موافقة الحكومة العراقية على تعيينه ومن المؤمل ان يقدم اوراق اعتماده خلال الايام القليلة المقبلة ".

واضاف البيان ان الجانبين بحثا " العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها" .

ونقل البيان عن عباوي قوله "ان فتح السفارة الاردنية في بغداد يأتي في وقت مناسب و مهم جداً، وسوف يساهم السفير الجديد في دفع مستوى العلاقات وتطويرها " مشيرا الى انه "تم الاتفاق على تقديم التسهيلات والاجراءات اللازمة لاعادة فتح السفارة الاردنية".

في السياق نفسه وصف مراقبون التقدم الحاصل في العلاقات العراقية الاردنية بأنه عهد جديد ومكسب كبير للحكومة العراقية حيث ان تحركاتها الميدانية على الصعيدين العربي والدولي باتت تشكل علامة صحية وتبشر بمكاسب كبيرة.

### قياديون في منظمة مجاهدي خلق مطلوبين للقضاء العراقي

# الدباغ: أموالنا في الولايات المتحدة تخضع لادارتنا ومراقبة الامم المتحدة

متابعة: المدى

نفى المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ، ان تكون الولايات المتحدة قد استخدمت الاموال العراقية المودعة في بنوكها، ورقة ضغط في المفاوضات حول الاتفاقية الثنائية التي من المزمع عقدها نهاية تموز الجاري.

وقال الدباغ، في معرض رده على سؤال صحفي حول احتمال استخدام الاموال العراقية ورقة من اوراق الضغط في المفاوضات، إن "الاموال العراقية في البنوك الامريكية تخضع للادارة العراقية، وباشراف ومراقبة دولية لان العراق واقع تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ولا يمكن استخدام هذا الموضوع ورقة ضغط في المفاوضات".ووضع العراق تحت طائلة (البند السابع) من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتيح إستخدام القوة ضد أي دولة في العالم حال تهديدها السلم والأمن الدوليين، بعد قيام نظام الحكم السابق بغزو الكويت في العام (١٩٩٠)، وتشكيل تحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإجباره على الخروج منها.

وتجري حاليا مباحثات بين مفاوضين عراقيين وأمريكيين حول " إتفاقية طويلة الآمد" تنظم وجود القوات الأمريكية في العراق على المدى الطويل، وتكون البديل القانوني للتفويض الممنوح من مجلس الأمن لتلك القوات.

أما فيما يخص طرح ورقة من قبل الجانب الامريكي المفاوض في المباحثات الثنائية على الجانب العراقي، يقضي بتحمل الحكومة العراقية نفقات وقود عربات الجيش الامريكي العاملة في العراق، فقد نفى الدباغ "وجود ورقة تتضمن تحمل العراق نفقات وقود العربات الامريكية في العراق، مؤكداً رفضها من قبل الحكومة العراقية في حالة تقديمها من الجانب الامريكي".

وهذه المفاوضات تعد إمتدادا لـ "إتفاق المبادئ" الذي وقعه رئيس الوزراء نوري المالكي والرئيس جورج بوش، يوم ٢٦ من تشرين الثاني الماضي، الذي يضع أسس التعاون بين العراق والولايات المتحدة في مجالات الأمن والاقتصاد والسياسة.

ويفترض أن توقع الإتفاقية طويلة الآمد، إذا تم التوافق عليها بين الجانبين، قبل نهاية تموز المقبل لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ مع بداية العام القادم.

وكانت عدة قوى سياسية ومرجعيات دينية عراقية مؤثرة أبدت معارضتها الشديدة للإتفاقية، وقالت إنها ستتصدى لها بكل الوسائل، معتبرة أنها تنتقص من سيادة العراق وقراره المستقل وتعطي حرية للقوات الأمريكية على أرضه وتمنحها "قواعد عسكرية" دائمة.

وفي سياق ذي صلة، كشف الدباغ خلال المؤتمر الصحفي، عن تقرير لمسؤولين أمنيين في الوزارات العراقية، يتهمون فيه بالادلة بعض قيادات منظمة مجاهدي خلق الايرانية الموجودين على الاراضي العراقية مطلوبين للقضاء العراقي بسبب قيامهم بتهديد بعض الشخصيات السياسية والامنية.

وذكر ان وجود منظمة مجاهدي خلق انساني، الا انه مخالف للدستور العراقي لانها منظمة مسلحة تعيش على الاراضي العراقية، الامر الذي يرفضه الدستور العراقي.

وقال الدباغ أن "الحكومة تسعى حاليا لحل مشكلة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية من خلال التفاوض مع الأمم المتحدة لإيجاد دولة تستضيفهم بدلا من العراق".

واشار الدباغ إلى رفض اغلب الدول التي طلبت منها الأمم المتحدة إيواء عناصر مجاهدي خلق فيها، بسبب وجود المنظمة على لائحة المنظمات الإرهابية في عدد كبير من هذه الدول".

وتتخذ منظمة مجاهدي خلق المعارضة للحكومة الإيرانية التي تشكلت عام ١٩٦٥، من معسكر اشرف في محافظة ديالى شمال شرق بغداد مقرا لها، وهي موجودة داخل الأراضي العراقية منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، وتعترض بعض الكتل السياسية العراقية على وجودها في العراق بسبب اتهامها للمنظمة بمساندة نظام صدام في قمع انتفاضة عام ١٩٩١، كما أن وجودها، من وجهة نظر تلك الكتل، يضر بعلاقات حسن الجوار مع إيران، في حين تعترض كتل سياسية أخرى على المطالبة بطرد المنظمة من العراق داعية إلى استثمار وجودها ورقة سياسية ضد ما تسميه "التدخل الإيراني في الشؤون العراقية".

وعن الوضع في كركوك، وامكانية أجراء انتخابات مجالس المحافظات فيها، قال الدباغ" الحكومة العراقية ترى ان الوضع في مدينة كركوك يحتاج الى جهد كبير وحل توافقي بين الاطراف، وتؤكد ضرورة ان لاتشكل عائقاً امام اجراء الانتخابات في بقية المحافظات، والا ستضطر الحكومة الى اجراء الانتخابات في ايام مختلفة في محافظات البلاد".

عناصر من مجاهدي خلق